

من جمهوريات الطوائف إلى دولة الطائف: مسارات التحول في البنية السياسية اللبنانية

إعداد: الدكتور / عاصم فاروق عبد الرحمن | الجمهورية اللبنانية
دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية / العلوم السياسية | الجامعة اللبنانية
عضو نقابة محري الصحافة اللبنانية

E-mail: assem.abderahman@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0009-5617-4724>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.8>

تاريخ الاستلام: 2026/09/23	تاريخ القبول: 2026/10/13	تاريخ النشر: 2026/10/15
----------------------------	--------------------------	-------------------------

للاقتباس: د. عبد الرحمن، عاصم فاروق، (2026)، من جمهوريات الطوائف إلى دولة الطائف: مسارات التحول في البنية السياسية اللبنانية، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثاني عشر، العدد 34، السنة الثالثة، ص-ص 172-202. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.8>

المُستخلص

تبحث هذه الدراسة في التحولات التي طرأت على النظام السياسي اللبناني منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920 حتى عام 2024، من خلال تحليل أربعة مراكز رئيسية للقوة السياسية الطائفية، بما في ذلك الطوائف الدرزية، والمارونية، والسنية، والشيعة. وتطلق من مفهوم تحليلي تقترحه الدراسة هو «جمهوريات الطوائف»، ولا تقصد به وجود كيانات قانونية مستقلة داخل الجمهورية اللبنانية، بل مراكز قوة طائفية استطاعت، بدرجات متفاوتة، بناء قيادة وشبكات إجتماعية وموارد ومؤسسات وقدرات تأثير في القرار العام. وتساءل الدراسة ما إذا كان تعاقب هذه المراكز قد أدى إلى تجاوز الطائفية السياسية أم إلى إعادة إنتاجها بأشكال مختلفة. وتعتمد المنهج التاريخي-التحليلي والمنهج المقارن، مع الاستعانة بتحليل الخطاب عند الحاجة. وتخلص إلى أن انتقال مركز القوة من طائفة إلى أخرى لم يؤدِّ تلقائياً إلى تجاوز البنية الطائفية، وأن اتفاق الطائف أعاد تنظيم هذه البنية وفتح، في الوقت نفسه، مساراً دستورياً لإلغائها لم يكتمل مؤسسياً. وتظهر المقارنة أن طبيعة القوة اختلفت بين الحالات الأربع: من المركزية الدستورية، إلى الزعامة التفاوضية، إلى الشبكات السياسية والاقتصادية، وصولاً إلى مركز قوة يجمع التمثيل السياسي والتنظيم الاجتماعي والقدرة العسكرية. وتخلص الدراسة إلى أن الانتقال إلى دولة المواطنة يتطلب معالجة البنية المؤسسية لإنتاج القوة، لا مجرد تغيير موازين الزعامات داخل النظام.

الكلمات المفتاحية: إتفاق الطائف؛ الطائفية السياسية؛ دولة المواطنة؛ المارونية السياسية؛ السنية السياسية؛ الشيعة السياسية.

From the Republics of the Sects to the Taif State : Pathways of Transformation in Lebanon's Political Structure

Author: Dr. / Assem Farouk Abderahman | Lebanese Republic

Doctorate in Political and Administrative Sciences / Political Science | Lebanese University

Member of the Lebanese Press Editors Syndicate

E-mail: assem.abderahman@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0009-5617-4724>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.8>

Received : 23/09/2026

Accepted : 13/10/2026

Published : 15/10/2026

Cite this article as: Dr. Abderahman, Assem Farouk, (2026), From the Republics of the Sects to the Taif State : Pathways of Transformation in Lebanon's Political Structure, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 12, issue 34, Third year, pp. 172-202. <https://doi.org/10.70758/elqarar/12.34.8>

Abstract

This study examines the transformation of Lebanon's political system from the establishment of Greater Lebanon in 1920 through 2024 by analyzing four major sectarian political power centers: The Druze, Maronite, Sunni, and Shiite. It introduces the analytical concept of "Sectarian Republics," not as legally autonomous entities within the Lebanese Republic, but as sectarian power centers capable, to varying degrees, of building leadership, social networks, resources, institutions, and influence over public decision-making. The study asks whether the succession of these power centers contributed to overcoming political sectarianism or reproduced it in different forms. It adopts a historical-analytical and comparative approach, with discourse analysis used as a supporting method. The study argues that shifts in the dominant sectarian power center did not automatically transcend the sectarian structure. Furthermore, the Taif Agreement reorganized this structure while also establishing a constitutional pathway toward the gradual abolition of political sectarianism, a transition that remained institutionally incomplete. The comparison shows that the four cases developed different sources and mechanisms of power, ranging from constitutional centrality and negotiated leadership to political-economic networks and, in the Shiite case, the combination of political representation, social organization, and independent military capacity. The study concludes that a transition toward a citizenship-based state requires institutional transformation in the production of political power rather than merely a redistribution of sectarian leadership.

Keywords: Taif Agreement; political sectarianism; citizenship state; political Maronism; political Sunnism; political Shiism.

المقدمة

منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920، ارتبط تطور النظام السياسي اللبناني بتعدد الجماعات الطائفية وبآليات تمثيلها داخل مؤسسات الدولة. وقد تطورت هذه العلاقة تاريخياً من ترتيبات محلية سابقة على قيام الكيان اللبناني الحديث، مروراً بنظام القائمقاميتين والمتصرفية، وصولاً إلى الدستور اللبناني لعام 1926 ثم الصيغة السياسية التي كرّسها الميثاق الوطني عام 1943، قبل أن يعاد تنظيمها بصورة جوهرية بموجب اتفاق الطائف عام 1989. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن النظام التمثيلي والقانوني الطائفي في لبنان لم ينشأ باعتباره انعكاساً طبيعياً وثابتاً لانقسامات المجتمع، بل تبلور تدريجياً عبر تحولات سياسية ودستورية ومؤسسية، ولا سيما منذ إصلاحات القرن التاسع عشر ثم خلال الانتداب الفرنسي. [1] ولم تكن الطائفية السياسية في التجربة اللبنانية مجرد آلية لتوزيع المناصب، بل أصبحت، مع مرور الزمن، جزءاً من بنية إنتاج السلطة السياسية والاجتماعية. فقد ارتبط التمثيل السياسي بالانتماء الطائفي، كما ارتبطت الزعامة السياسية بشبكات اجتماعية واقتصادية ومناطقية، الأمر الذي جعل العلاقة بين الدولة والطوائف أكثر تعقيداً من مجرد توزيع دستوري للمناصب. وتبين الأدبيات المتخصصة أن استمرار الهويات الطائفية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية ارتبط أيضاً بعلاقات متبادلة بين النخب الطائفية ومكونات المجتمع المدني وشبكات الزبائنية السياسية، وهو ما ساهم في إعادة إنتاج أنماط التعبئة الطائفية حتى في ظل وجود قوى مدنية عابرة للطوائف. [2]

ومن هذا المنطلق، تتطرق الدراسة من مفهوم “المذهب السياسي” للدلالة على انتقال الانتماء الطائفي من كونه هوية اجتماعية أو دينية إلى كونه إطاراً لتنظيم السلطة والمصالح والتمثيل السياسي. ولا يعني هذا المفهوم أن كل فعل سياسي صادر عن فرد أو جماعة ينتمي إلى طائفة معينة هو فعل طائفي بالضرورة؛ إذ تشير دراسات تاريخية إلى أن الفاعلين السياسيين اللبنانيين كثيراً ما تحركوا وفق اعتبارات متعددة تتجاوز الانتماء الطائفي المباشر، بما في ذلك الاعتبارات الوطنية والأيدولوجية والطبقية والمناطقية.

وفي هذا السياق، تستخدم الدراسة مفهوم “جمهوريات الطوائف” بوصفه مفهوماً تحليلياً خاصاً بها، وليس توصيفاً قانونياً للنظام اللبناني. ويقصد به الحالات التي يصبح فيها مركز القوة الطائفي قادراً، بدرجات متفاوتة، على بناء قيادة سياسية وشبكات اجتماعية ومؤسسات أو موارد خاصة، وعلى ممارسة تأثير مستقل نسبياً في عملية صنع القرار العام، بما يجعل العلاقة بينه وبين الدولة علاقة تفاوض وتأثير متبادل، لا مجرد علاقة تمثيل انتخابي. وتتخذ هذه الإشكالية أهمية خاصة عند دراسة المرحلة التي أعقبت اتفاق الطائف. فقد أعاد الاتفاق تنظيم موازين السلطة داخل النظام اللبناني، ونص على جملة من الإصلاحات التي شملت إعادة توزيع الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية، والمناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب، والنص على إلغاء الطائفية السياسية بصورة تدريجية، فضلاً عن معالجة مسألة الميليشيات. غير أن تطبيق هذه المبادئ ظل موضوعاً مستمراً للنقاش السياسي والدستوري، كما بقي الانتقال من نظام تقاسم السلطة الطائفي إلى دولة المواطنة الكاملة غير مكتمل. ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

إلى أي مدى أدى تعاقب مراكز القوة الطائفية في لبنان إلى إعادة إنتاج الدولة الطائفية بدل الانتقال إلى دولة المواطنة، وما موقع اتفاق الطائف في هذا المسار؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة:

1. كيف تشكلت مراكز القوة الطائفية في لبنان، وكيف تغيرت أدوارها عبر المراحل التاريخية؟
 2. ما الخصائص السياسية والمؤسسية لكل من الدرزية السياسية، والمارونية السياسية، والسنية السياسية، والشيعية السياسية؟
 3. كيف أثرت التحولات الإقليمية والدولية في موازين القوى الداخلية، من دون اختزال السياسة اللبنانية في العامل الخارجي؟
 4. إلى أي مدى أعاد اتفاق الطائف تنظيم النظام الطائفي، وإلى أي مدى فتح الطريق أمام تجاوزه؟
 5. هل أدى تغير مراكز القوة الطائفية إلى تغيير بنية النظام، أم إلى إعادة توزيع النفوذ داخله؟
- أهمية الدراسة**

تتبع أهمية الدراسة من محاولتها الانتقال من السؤال التقليدي حول "أي طائفة حكمت لبنان؟" إلى سؤال أكثر تركيباً يتعلق بكيفية إنتاج القوة السياسية داخل النظام الطائفي. كما تحاول تقديم مفهوم "جمهوريات الطوائف" كأداة تحليلية تساعد في مقارنة مراكز القوة المختلفة وفق عناصر محددة، منها القيادة السياسية، والشبكات الاجتماعية، والموارد، والقدرة على التأثير في مؤسسات الدولة، والعلاقة بالقوى الخارجية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل التطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان.
2. دراسة التحولات التي طرأت على مراكز القوة الطائفية الأربع.
3. مقارنة مصادر القوة وآليات النفوذ بين هذه المراكز.
4. تحليل موقع اتفاق الطائف في إعادة تنظيم النظام السياسي.
5. اختبار مدى صلاحية مفهوم "جمهوريات الطوائف" في تفسير استمرار الطائفية السياسية.
6. استكشاف شروط الانتقال من إدارة التعدد الطائفي إلى دولة المواطنة والمؤسسات.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات رئيسية:

- الفرضية الأولى:** إن تعاقب مراكز القوة الطائفية في لبنان أعاد إنتاج الطائفية السياسية بأشكال مختلفة، بدل أن يؤدي تلقائياً إلى تجاورها.
- الفرضية الثانية:** إن اتفاق الطائف أعاد تنظيم التوازن الطائفي وأنهى الحرب، لكنه لم ينجح وحده في الانتقال الكامل من نظام المحاصصة إلى دولة المواطنة والمؤسسات.

الفرضية الثالثة: إن الشبكات الداخلية والإقليمية لمراكز القوة الطائفية حدّت من قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة استقلال كامل في بعض مجالات القرار.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة أساساً على **المنهج التاريخي-التحليلي** لتتبع تطور النظام السياسي ومراكز القوة الطائفية، وعلى **المنهج المقارن** للمقارنة بين مسارات المارونية السياسية والسنية السياسية والدرزية السياسية والشيعية السياسية. ويستخدم تحليل الخطاب السياسي بصورة مساندة عند الحاجة، لا بوصفه المنهج الرئيسي للدراسة.

وتعتمد المقارنة على مجموعة من المؤشرات، أبرزها: مصدر الشرعية، وطبيعة القيادة، والشبكات الاجتماعية والمؤسساتية، والموارد الاقتصادية والسياسية، والعلاقة بمؤسسات الدولة، والقدرة على التأثير أو التعطيل، والعلاقات الإقليمية والدولية.

حدود الدراسة

تتناول الدراسة المسار السياسي اللبناني منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920 وصولاً إلى التحولات التي شهدتها لبنان حتى عام 2024، مع التركيز على تطور مراكز القوة الطائفية واتفاق الطائف وما أعقبه من تحولات. أما مكانياً، فتتناول الدراسة لبنان ضمن حدوده السياسية، مع الإشارة إلى العوامل الإقليمية والدولية عندما تكون ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

صعوبات الدراسة

تتمثل أبرز صعوبات الدراسة في تداخل العوامل الداخلية والإقليمية في التاريخ السياسي اللبناني، وفي اختلاف السرديات التاريخية المتعلقة بأدوار الجماعات الطائفية، إضافة إلى محدودية البيانات الديموغرافية الطائفية الرسمية الحديثة. ولذلك تتعامل الدراسة مع الروايات المتنافسة بوصفها جزءاً من موضوع البحث عندما يكون ذلك ذا صلة، وتفضل المصادر الدستورية والأولية والدراسات الأكاديمية المحكمة عند إثبات الوقائع التاريخية والقانونية.

خطة البحث

تتنظم الدراسة في أربعة مباحث. يتناول المبحث الأول الإطار النظري والتاريخي للطائفية السياسية ومفهوم "جمهوريات الطوائف". ويبحث المبحث الثاني في تطور الدرزية السياسية ومصادر قوتها وتحولها داخل الدولة. ويتناول المبحث الثالث المارونية السياسية والسنية السياسية من خلال مساري المركزية الدستورية وإعادة توزيع النفوذ. أما المبحث الرابع فيدرس الشيعية السياسية بوصفها حالة تجمع بين التمثيل المؤسسي والتنظيم الاجتماعي والقدرة العسكرية. وتُختتم الدراسة بالنتائج واختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق البحث المستقبلية.

الدراسات السابقة

تناولت دراسات عديدة الطائفية اللبنانية من زوايا تاريخية ودستورية وسياسية واجتماعية. فقد ركزت بعض الدراسات على نشأة النظام الطائفي وتطوره الدستوري، فيما بحثت دراسات أخرى في استمرار الهويات الطائفية وآليات التعبئة السياسية بعد الحرب الأهلية، بينما تناولت أعمال أخرى علاقة النظام اللبناني

بالتدخلات الخارجية وبنية الدولة الضعيفة.

وتبرز في هذا السياق دراسات تناولت العلاقة المتبادلة بين النخب الطائفية والمجتمع المدني وشبكات الزبائنية، وبينت أن استمرار الطائفية لا يمكن تفسيره بالنخب وحدها، بل من خلال تفاعلها مع مؤسسات المجتمع وشبكات المصالح.

كما تناولت دراسات أخرى البنية الدستورية للطائفية اللبنانية، وأشارت إلى أن بعض الأحكام الطائفية ترسخت في الدستور منذ مرحلة الانتداب، وأنها بقيت مرتبطة بمشكلة التمثيل والتوازن بين الجماعات. وتختلف هذه الدراسة عن هذه المقاربات في أنها لا تتعامل مع الطوائف الأربع بوصفها وحدات ثابتة، ولا تفترض أن انتقال النفوذ من طائفة إلى أخرى يمثل بالضرورة انتقالاً من مرحلة طائفية إلى أخرى مختلفة جذرياً؛ بل تحاول مقارنة مصادر القوة وآليات إنتاج النفوذ لدى كل مركز طائفي، واختبار ما إذا كان تغير مركز القوة قد أدى إلى تغيير بنية النظام أم إلى إعادة إنتاجها. [3]

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها

تقدم الدراسة مفهوم "جمهوريات الطوائف" بوصفه إطاراً تحليلياً لفهم العلاقة بين مراكز القوة الطائفية والدولة. والمقصود ليس وجود جمهوريات قانونية مستقلة داخل الجمهورية اللبنانية، وإنما وجود مراكز قوة تستطيع، بدرجات متفاوتة، الجمع بين القيادة السياسية والشبكات الاجتماعية والموارد والقدرة على التأثير في المؤسسات الرسمية أو التفاوض معها.

وعليه، فإن وحدة التحليل في الدراسة ليست الطائفة بوصفها جماعة دينية فحسب، وإنما مركز القوة السياسي الذي يتشكل داخلها ويتفاعل مع الدولة والمجتمع والبيئة الإقليمية.

وبذلك تنتقل الدراسة من سؤال "من حكم لبنان؟" إلى سؤال أكثر دقة: كيف أنتجت القوة السياسية، وكيف أعيد توزيعها بين المراكز الطائفية المختلفة، وما أثر ذلك في بناء الدولة؟

المبحث الأول: الطائفية السياسية في لبنان: الإطار النظري والتاريخي

المطلب الأول: مفهوم الطائفية السياسية والمذهب السياسي

تشير الطائفية السياسية في السياق اللبناني إلى تنظيم جانب أساسي من التمثيل السياسي وتوزيع السلطة على أساس الانتماء الطائفي. ولا تقتصر الظاهرة على تخصيص المناصب السياسية، وإنما تتصل أيضاً بالبنية المؤسسية والاجتماعية التي تجعل الانتماء الطائفي عنصراً مهماً في تحديد فرص المشاركة السياسية وبناء التحالفات والوصول إلى الموارد العامة.

وقد ارتبط النظام اللبناني تاريخياً بصيغة من تقاسم السلطة بين الجماعات الطائفية، إلا أن هذا النظام لم يكن ثابتاً في أشكاله أو موازينه. فقد تغيرت مصادر النفوذ من مرحلة إلى أخرى، كما تغيرت طبيعة القيادات والأحزاب والشبكات الاجتماعية التي مثلت الجماعات المختلفة.

ومن هنا تستخدم الدراسة مفهوم "المذهب السياسي" للدلالة على الحالة التي تتحول فيها الهوية الطائفية إلى إطار منظم للممارسة السياسية، بحيث تصبح الطائفة قاعدة للتعبئة والتمثيل والتفاوض على السلطة. ولا يعني ذلك أن المذهب السياسي يلغي الانتماءات الأخرى، أو أن جميع أفراد الطائفة يتحركون وفق موقف سياسي واحد.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أهمية تجنب اختزال السياسة اللبنانية في الانقسام الطائفي وحده؛ إذ يمكن أن تتداخل الطائفة مع الانتماء المناطقي والطبقي والأيدولوجي والحزبي، كما أن بعض الحركات السياسية التاريخية تجاوزت حدود الانقسام الطائفي في خطابها أو تنظيمها. [4]

وتستخدم هذه الدراسة مفهوم جمهوريات الطوائف بصورة إجرائية للدلالة على مراكز القوة الطائفية التي تتجاوز وظيفة التمثيل السياسي التقليدي إلى بناء شبكات مستقلة نسبياً من القيادة والتنظيم والموارد والتعبئة والتأثير. وبذلك يمكن دراسة كل مركز قوة من خلال مجموعة من المؤشرات:

- طبيعة القيادة ومصدر شرعيتها؛
 - المؤسسات والشبكات الاجتماعية المرتبطة به؛
 - الموارد الاقتصادية والسياسية التي يستند إليها؛
 - علاقته بالمؤسسات الدستورية؛
 - قدرته على التأثير أو التعطيل؛
 - علاقاته الإقليمية والدولية؛
 - مدى استقلال قراره عن مؤسسات الدولة.
- ويتيح هذا التعريف المقارنة بين مراكز القوة من دون افتراض أنها متطابقة في طبيعة نفوذها أو مواردها.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للطائفية السياسية في لبنان

لا يمكن رد نشأة الطائفية السياسية اللبنانية إلى لحظة واحدة؛ فقد مرت العملية التاريخية بمراحل متراكمة. وتعود بعض جذورها المؤسسية إلى التحولات التي شهدتها جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، ولا سيما نظام القائمقاميتين الذي أنشئ عام 1843، ثم نظام المتصرفية الذي تأسس عام 1861 بعد الصراع الأهلي، وأصبح جبل لبنان بموجب وحدة إدارية ذات وضع خاص داخل الدولة العثمانية. [5] وتشير الدراسات التاريخية إلى أن هذه التحولات أسهمت في إدخال الانتماء الديني في ترتيبات الحكم والتمثيل بصورة أكثر وضوحاً. ومع قيام دولة لبنان الكبير عام 1920، انتقلت هذه الترتيبات إلى إطار دولة حديثة توسعت جغرافياً ومؤسسياً. وفي مرحلة الانتداب الفرنسي، جرى بناء مؤسسات دستورية جديدة كان من بينها دستور عام 1926، الذي تضمن ترتيبات مرتبطة بالتمثيل الطائفي وبالحفاظ على توازن الجماعات. [6] وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن هذه الترتيبات لم تكن مجرد انعكاس ديموغرافي، وإنما كانت جزءاً من عملية بناء النظام السياسي اللبناني خلال تلك المرحلة.

وفي عام 1943، جاء الميثاق الوطني ليؤسس لتفاهم سياسي غير مكتوب بين القيادات المسيحية والمسلمة، وأسهم في تنظيم العلاقة بين المكونات الرئيسية للنظام السياسي. غير أن هذه الصيغة، بدل أن تلغي الاعتبار الطائفية، أبطت عليها بوصفها أحد الأسس الفعلية لتوزيع السلطة.

وبذلك يمكن القول إن الطائفية السياسية في لبنان لم تنشأ باعتبارها نظاماً مكتملاً منذ البداية، وإنما تطورت عبر تراكم ترتيبات دستورية وسياسية واجتماعية أعادت إنتاج العلاقة بين الجماعات والدولة.

المطلب الثالث: الدور الخارجي في تكريس الطائفية السياسية

ارتبط التاريخ السياسي اللبناني بصورة مستمرة بالبيئة الإقليمية والدولية، إلا أن تفسير الطائفية السياسية بالتدخل الخارجي وحده يؤدي إلى تبسيط الظاهرة. فالعوامل الخارجية اكتسبت فعاليتها من خلال تفاعلها مع بنية داخلية قائمة ومع فاعلين لبنانيين يمتلكون مصالح وشبكات سياسية خاصة.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن بنية الدولة اللبنانية نفسها، بما تتضمنه من تقاسم طائفي للسلطة، تفتح المجال أمام أنماط من الرعاية الخارجية، ولا سيما في أوقات الأزمات، عندما تلجأ الجماعات السياسية إلى دعم إقليمي أو دولي لتعزيز موقعها الداخلي. [7]

ومن ثم، لا تتعامل الدراسة مع العامل الخارجي باعتباره سبباً وحيداً للطائفية، وإنما بوصفه عاملاً متفاعلاً مع مراكز القوة الداخلية. وقد تختلف طبيعة العلاقة الخارجية من طائفة إلى أخرى، بل قد تتغير بالنسبة إلى المركز السياسي نفسه وفق التحولات الإقليمية والدولية.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة لأن اختزال كل جماعة طائفية في محور إقليمي ثابت قد يحجب التعدد داخل الجماعة نفسها، ويحول دون فهم التحالفات المتغيرة التي عرفها لبنان عبر تاريخه.

المطلب الرابع: الطائفية السياسية بوصفها إشكالية بنيوية

تكمن الإشكالية الأساسية للطائفية السياسية في أنها لا تتعلق فقط بتوزيع المناصب، وإنما بإمكانية أن تتحول الهوية الطائفية إلى قناة أساسية للوصول إلى الدولة والموارد والتمثيل السياسي.

وقد أظهرت دراسات ما بعد الحرب الأهلية أن استمرار النظام الطائفي ارتبط بتفاعل النخب السياسية

مع شبكات المجتمع المدني والمصالح الاجتماعية، بحيث لم تكن الطائفية مجرد فرض من أعلى، بل أعيد إنتاجها أيضًا من خلال علاقات الزبائنية والتنظيم والمصلحة. [8] ومع ذلك، لا يعني ذلك أن الدولة اللبنانية غائبة أو أن الطوائف تحل محلها بصورة كاملة. الأدق أن النظام شهد، في مراحل مختلفة، تعددًا في مراكز إنتاج القوة السياسية، بعضها يعمل من داخل المؤسسات الدستورية وبعضها يستند إلى شبكات اجتماعية أو اقتصادية أو تنظيمية موازية لها.

ومن هنا نتحدد أهمية مفهوم "جمهوريات الطوائف" في هذه الدراسة: فهو لا يفترض وجود كيانات قانونية مستقلة عن الدولة، بل يستخدم للدلالة على حالات يصبح فيها مركز القوة الطائفي قادرًا على إنتاج قدر من الاستقلال التنظيمي والموارد والتعبئة، وعلى التفاوض مع الدولة أو التأثير في قراراتها.

وبهذا المعنى، لا تكون المشكلة في التنوع الطائفي ذاته، وإنما في تحول الطائفية من إطار للتعدد الاجتماعي إلى آلية لإنتاج السلطة وتوزيع الموارد وتحديد حدود الدولة ومراكز القرار فيها.

وتأسيسًا على ذلك، تنتقل الدراسة في المباحث الآتية إلى اختبار هذا الإطار على أربعة مراكز قوة رئيسية: الدرزية السياسية، والمارونية السياسية، والسنية السياسية، والشيعية السياسية، بهدف مقارنة مسارات تشكلها، ومصادر قوتها، وعلاقتها بالدولة، والتحويلات التي طرأت عليها بعد اتفاق الطوائف.

المبحث الثاني: الدرزية السياسية من الإمارة إلى المشاركة في النظام اللبناني

المطلب الأول: الجذور التاريخية للدرزية السياسية في لبنان

تمثل التجربة الدرزية أحد أقدم مراكز القوة السياسية الطائفية التي تشكلت في تاريخ جبل لبنان، إلا أن وضعها لا يمكن فهمه خارج التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفت المنطقة منذ العهد العثماني. فقد ارتبط حضور الدروز في جبل لبنان بتاريخ الإمارة المحلية وبصعود أسر سياسية لعبت أدوارًا مختلفة في إدارة الجبل، كما ارتبطت تجربتهم بالصراعات التي شهدتها المنطقة خلال القرن التاسع عشر، ولا سيما الصراع الدرزي-الماروني في أحداث 1860 وما أعقبها من إعادة تنظيم سياسي وإداري لجبل لبنان. وتشير الدراسات التاريخية إلى أن أحداث 1860 شكلت نقطة تحول أساسية في تاريخ جبل لبنان، وأسهمت في الانتقال إلى نظام المتصرفية الذي أعاد تنظيم العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطة العثمانية والقوى الأوروبية. ومن ثم، فإن أهمية التجربة الدرزية لا تكمن فقط في قدم حضورها السياسي، بل في قدرتها التاريخية على الانتقال بين أشكال مختلفة من التنظيم السياسي والمحلي، من الزعامة التقليدية إلى المشاركة في المؤسسات الحديثة. وقد ارتبطت الذاكرة السياسية الدرزية بصورة خاصة بفكرة الدور التاريخي في نشأة الكيان اللبناني. [9] غير أن هذه المسألة ينبغي التعامل معها بوصفها جزءًا من التنافس على كتابة التاريخ اللبناني، لا باعتبارها حقيقة تاريخية محسومة لصالح جماعة واحدة. فقد بينت دراسة يسرى حازران أن جزءًا من المثقفين والسياسيين الدروز طوروا، خصوصًا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، سردية تاريخية تؤكد مركزية الدور الدرزي في تكوين الكيان اللبناني، في مقابل ما اعتبروه سردية مارونية غلبت على الكتابة التقليدية لتاريخ لبنان. [10]

وهذا التنافس على السردية التاريخية مهم بالنسبة إلى مفهوم "جمهوريات الطوائف"؛ لأن مركز القوة الطائفي لا يستند إلى المؤسسات والموارد فقط، وإنما يحتاج كذلك إلى رواية تاريخية تمنح وجوده السياسي شرعية ورمزية.

المطلب الثاني: الزعامة الجنبلاطية بين الدور الطائفي والمشروع السياسي الأوسع

شهدت الدرزية السياسية تحولاً نوعياً خلال القرن العشرين مع صعود كمال جنبلاط، الذي أسس الحزب التقدمي الاشتراكي عام 1949، ثم أصبح أحد أبرز قادة الحركة الوطنية اللبنانية خلال الحرب الأهلية. ولم يكن مشروع كمال جنبلاط سياسياً طائفيًا بالمعنى الضيق؛ فقد قدم نفسه ضمن مشروع يساري ووطني يتجاوز حدود الطائفة، وارتبط نشاطه السياسي بقضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والدعوة إلى تغيير النظام الطائفي. ومن هنا نشأت مفارقة أساسية في التجربة الجنبلاطية: القيادة التي تستند إلى قاعدة طائفية يمكن أن تحمل في الوقت نفسه مشروعاً سياسياً يتجاوز الطائفة.

وهذه المفارقة مهمة منهجياً؛ لأنها تمنع الدراسة من مساواة كل زعامة طائفية بالطائفية السياسية بمعناها الإيديولوجي. فالتمييز ضروري بين قاعدة اجتماعية طائفية للزعامة وبين مشروع سياسي يقوم على تكريس الطائفية.

بعد اغتيال كمال جنبلاط عام 1977، انتقلت الزعامة السياسية داخل البيت الجنبلاطي إلى وليد جنبلاط، الذي أصبح أحد أبرز الفاعلين السياسيين الدروز خلال الحرب الأهلية وما بعدها. وقد اتسم دوره بقدره عالية على إعادة التوضع تبعاً للتحويلات الداخلية والإقليمية، مع الحفاظ على مركزية الزعامة الدرزية داخل الطائفة. وفي مرحلة ما بعد الحرب، استمرت هذه الثنائية في أداء وليد جنبلاط: المحافظة على الموقع السياسي للطائفة الدرزية من جهة، والانخراط في تحالفات سياسية أوسع من جهة أخرى. [11] وبذلك لم تكن الدرزية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب مشروعاً لبناء سلطة مستقلة عن الدولة، بقدر ما كانت محاولة للحفاظ على مركز تفاوضي مؤثر داخل النظام اللبناني. وهنا يظهر أحد الفروق المهمة بين التجربة الدرزية وغيرها من التجارب التي ستتناولها الدراسة لاحقاً: فمصدر القوة الدرزية ارتبط بدرجة كبيرة بالزعامة السياسية، والشبكات الاجتماعية والمناطقية، والقدرة على التفاوض والتحالف، أكثر من ارتباطه ببناء مؤسسات عسكرية مستقلة عن الدولة.

المطلب الثالث: الدرزية السياسية داخل الجمهورية اللبنانية

مع قيام الجمهورية اللبنانية، تغير موقع الدروز عن موقعهم في مرحلة الإمارة. فلم يعد مركز القوة قائماً على إدارة إقليم شبه مستقل، وإنما أصبح مرتبطاً بالمشاركة في المؤسسات الدستورية والإدارية وبالتمثيل السياسي. وقد احتفظ الدروز، رغم محدودية حجمهم الديموغرافي مقارنة ببعض الجماعات اللبنانية الكبرى، بموقع سياسي يفوق أحياناً الوزن العددي المباشر، نتيجة لتاريخهم السياسي ولموقعهم في التوازنات الداخلية. ولذلك فإن قياس نفوذ الطائفة الدرزية بعدد المقاعد أو المناصب وحده لا يكفي لفهم موقعها في النظام.

وتبرز هنا أهمية التمييز بين الوزن الديموغرافي والوزن السياسي. فقد تكون الجماعة محدودة العدد، لكنها تمتلك قدرة تفاوضية تتجاوز حجمها العددي بسبب موقعها الجغرافي، أو وحدة قيادتها، أو قدرتها على لعب دور الوسيط بين قوى أكبر. وقد ظهر هذا الأمر في مراحل مختلفة من التاريخ اللبناني، حيث

تمكنت القيادة الدرزية من الدخول في تحالفات تتجاوز حدود الطائفة، والمشاركة في إعادة تشكيل موازين القوى الوطنية.

أما على المستوى الدستوري، فقد نص اتفاق الطائف على إنشاء مجلس للشيخ، يمثل فيه جميع العائلات الروحية، عندما يُنتخب مجلس النواب على أساس وطني غير طائفي. ويكشف هذا النص عن محاولة للانتقال التدريجي من التمثيل الطائفي في مجلس النواب إلى صيغة أخرى تجمع بين التمثيل الوطني في المجلس النيابي والتمثيل الطائفي في مجلس الشيخ. إلا أن هذا المسار لم يكتمل في التطبيق، الأمر الذي أبقى التمثيل الطائفي جزءاً من النظام السياسي القائم. وعليه، فإن اتفاق الطائف لم يلغ الحاجة إلى التمثيل الطائفي بصورة فورية، بل وضع تصوراً للانتقال تدريجي منه. وهذا التفصيل مهم في تقييم موقع الدرزية السياسية؛ لأن مستقبل التمثيل الدرزي، مثل مستقبل التمثيل الطائفي عموماً، يرتبط بجوهر الإشكالية الدستورية التي تركها اتفاق الطائف مفتوحة.

المطلب الرابع: التعدد داخل الدرزية السياسية وتنافس مراكز القوة

لا ينبغي النظر إلى الطائفة الدرزية باعتبارها وحدة سياسية متجانسة أو إلى الزعامة الجنبلاطية باعتبارها التعبير الوحيد عنها. فقد عرف المجال السياسي الدرزي تنافساً تاريخياً بين عائلات وقيادات سياسية، ومن أبرزها آل أرسلان وآل جنبلاط، إضافة إلى شخصيات وقوى أخرى ظهرت في مراحل مختلفة. وهذا التعدد يكتسب أهمية خاصة في الدراسة؛ لأنه يوضح أن مفهوم "جمهوريات الطوائف" لا يعني أن لكل طائفة سلطة موحدة ومتماكة بالضرورة. فقد تكون الطائفة نفسها مجاًلاً لتنافس مراكز قوة متعددة، وقد تؤدي المنافسة الداخلية إلى إضعاف القدرة على التفاوض الجماعي أو إلى تعزيزها بحسب المرحلة.

وتشير دراسة حازران إلى أن النقاش حول التاريخ الدرزي في لبنان نفسه ارتبط بتنافس داخلي وخارجي على تعريف موقع الدروز في الدولة اللبنانية، الأمر الذي يؤكد أن الهوية السياسية الطائفية ليست معطى ثابتاً، بل تتشكل عبر صراعات على الذاكرة والتمثيل والقيادة. وبالتالي، فإن الدرزية السياسية لا يمكن اختزالها في شخص الزعيم، وإن كان للزعامة الشخصية وزن كبير فيها؛ بل ينبغي فهمها بوصفها شبكة من العلاقات بين القيادة السياسية والبيئة الاجتماعية والمصالح المحلية والتحالفات الوطنية.

المطلب الخامس: التحولات المعاصرة وموقع الدرزية السياسية بعد الطائف

أعاد اتفاق الطائف توزيع السلطة بين المؤسسات الدستورية اللبنانية، وأحدث تغييراً جوهرياً في العلاقة بين الرئاسات الثلاث وفي توزيع الصلاحيات. وفي هذا الإطار، لم تعد الدرزية السياسية قادرة على التعامل مع الدولة من موقع السيطرة الإقليمية الذي عرفته في مراحل تاريخية سابقة، بل أصبحت تعمل من داخل نظام تتنافس فيه مراكز قوة أكبر من حيث الحجم السكاني والقدرة المؤسسية. ومع ذلك، فإن هذا التراجع النسبي لا يعني اختفاء الدور الدرزي. فقد استمر وجود القيادات الدرزية في البرلمان والحكومة والمؤسسات العامة، كما بقيت للطائفة قدرة تفاوضية في بعض الاستحقاقات السياسية، خصوصاً عندما تكون موازين القوى بين الكتل الكبرى متقاربة.

وهنا يمكن ملاحظة تحول جوهري في طبيعة القوة الدرزية: من القوة الإقليمية التاريخية إلى القوة التفاوضية داخل الدولة.

وهذا التحول ينسجم مع الفرضية الأساسية للدراسة: إن تغير موقع مركز القوة لا يعني بالضرورة اختفاء

الطائفية السياسية، وإنما قد يعني انتقالها من شكل إلى آخر. فإذا كانت الدرزية السياسية في مراحل سابقة قد ارتبطت بالزعامة المحلية والسيطرة على المجال الجغرافي، فإنها في مرحلة الجمهورية ارتبطت بدرجة أكبر بالتمثيل السياسي والتحالفات والقدرة على التفاوض على الحصص والمواقع.

المطلب السادس: قراءة نقدية في موقع الدرزية السياسية

تكشف التجربة الدرزية عن ثلاثة مستويات من التحول.

أولاً، **تحول مصدر القوة**: من الزعامة المحلية والإمارة إلى المشاركة المؤسسية والتحالفات السياسية.

ثانياً، **تحول طبيعة الشرعية**: من شرعية تاريخية مرتبطة بالمكانة المحلية والزعامة إلى شرعية سياسية تستند إلى الانتخابات والمؤسسات والشبكات الاجتماعية.

ثالثاً، **تحول العلاقة بالدولة**: من علاقة تفاوض بين سلطة مركزية وجماعات محلية تمتلك قدرًا من الاستقلال، إلى علاقة مشاركة داخل مؤسسات الدولة الحديثة.

وبهذا المعنى، لا تمثل الدرزية السياسية نموذجًا لدولة موازية للدولة اللبنانية، وإنما تمثل نموذجًا لمركز قوة طائفي تكيف مع الدولة وانتقل من محاولة التأثير في المجال السياسي من خارجه أو من هوامشه إلى العمل داخل مؤسساتها.

وتساعد هذه النتيجة في تطوير مفهوم "جمهوريات الطوائف": فالمفهوم لا يفترض أن مراكز القوة الأربعة متشابهة، بل إن قيمته التحليلية تكمن تحديدًا في الكشف عن اختلاف مصادر القوة وآليات إنتاجها وعلاقتها بالدولة.

ففي الحالة الدرزية، كان العامل الحاسم تاريخيًا هو الزعامة والشبكة الاجتماعية والموقع الجغرافي والقدرة على التفاوض، بينما ستظهر في الحالات الأخرى مصادر مختلفة للقوة، وهو ما يسمح للدراسة بإجراء مقارنة فعلية بدل الاكتفاء بسرد تاريخي للطوائف الأربع.

وعليه، يمكن القول إن التحول الدرزي لم يكن انتقالًا من "الحكم" إلى «الغياب»، بل انتقالًا من مركز قوة تاريخي ذي طابع محلي إلى شريك سياسي ذي وزن تفاوضي داخل نظام الدولة اللبنانية.

المبحث الثالث: المارونية السياسية والسنية السياسية من مركزية السلطة إلى إعادة توزيع النفوذ

إذا كانت الحالة الدرزية تكشف انتقال أحد مراكز القوة الطائفية من موقع تاريخي ذي طابع محلي إلى موقع تفاوضي داخل مؤسسات الدولة، فإن الحالة المارونية والسنية تكشفان تحولًا أكثر ارتباطًا ببنية الجمهورية اللبنانية نفسها.

فقد ارتبط تشكل الدولة اللبنانية الحديثة، خلال مرحلة الانتداب وما تلاها، بصيغة سياسية منحت الطائفة المارونية موقعًا مركزيًا في مؤسسات الحكم، قبل أن يعيد اتفاق الطائف توزيع جانب أساسي

من الصلاحيات بين الرئاسات والطوائف. وفي المقابل، تطورت السنية السياسية من موقع ارتبط برئاسة الحكومة والنخب المدنية والتجارية إلى مراكز قوة أكثر تعقيداً، كان أبرزها بعد الحرب مشروع رفيق الحريري وتيار المستقبل. ولا يعني ذلك أن المارونية أو السنية كانتا تمثلان كتلة سياسية واحدة في أي مرحلة؛ فقد شهدت كل منهما تنافساً داخلياً بين الزعامات والتيارات والمناطق، كما شهدت تحالفات عابرة للطوائف. ولذلك تركز المقارنة هنا على مراكز القوة السياسية داخل كل طائفة، لا على افتراض وجود إرادة سياسية موحدة لها.

المطلب الأول: تشكل المارونية السياسية وموقعها في بناء الدولة اللبنانية

ارتبطت نشأة الكيان اللبناني الحديث بتفاعل معقد بين المصالح المحلية والتدخل الفرنسي والتحول التي عرفتتها منطقة جبل لبنان بعد القرن التاسع عشر. وقد أفضى نظام المتصرفية الذي نشأ بعد أحداث 1860 إلى صيغة إدارية خاصة لجبل لبنان، ثم جاءت مرحلة الانتداب الفرنسي لتوسيع الكيان ليشمل مناطق ومدناً ذات تركيبة سكانية ومذهبية أكثر تنوعاً.

وفي هذه المرحلة أخذت الزعامة المارونية شكلاً أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة الحديثة. فقد أتاح النظام الدستوري الذي وُضع في ظل الانتداب إدخال التمثيل الطائفي في بنية الدولة، وربط توزيع المواقع السياسية والإدارية بالتوازنات الطائفية. ويشير مارك فرج إلى أن دستور 1926 تضمن ترتيبات طائفية هدفت إلى حماية الجماعات ومنع الصراع بينها، إلا أن هذه الصيغة أصبحت لاحقاً أقل قدرة على الاستجابة للتحولات الديموغرافية والسياسية. ولذلك فإن مفهوم المارونية السياسية لا ينبغي أن يفهم باعتباره مجرد وصول أفراد من الطائفة المارونية إلى مواقع السلطة، بل بوصفه نمطاً سياسياً ارتبط فيه الموقع المركزي لرئاسة الجمهورية وشبكة من النخب والمؤسسات والروابط الاجتماعية والاقتصادية بمكانة الطائفة في النظام اللبناني. وقد تعزز هذا الموقع مع الاستقلال عام 1943 من خلال التوافق الذي عُرف بالميثاق الوطني، والذي رسخ عرفاً سياسياً يقوم على إسناد رئاسة الجمهورية إلى الموارنة، ورئاسة الحكومة إلى السنة، ورئاسة مجلس النواب إلى الشيعة. [12] وبذلك لم يعد التمثيل الطائفي مجرد توزيع عددي للمقاعد، بل أصبح جزءاً من هندسة السلطة التنفيذية والدستورية.

غير أن هذا الموقع لم يكن مطلقاً؛ إذ عرفت الحياة السياسية اللبنانية تنافساً داخل البيئة المارونية نفسها، كما أن تحالفات الزعماء لم تكن دائماً محكومة بالانتماء الطائفي وحده. وتكشف التجربة السياسية اللبنانية في مرحلة ما قبل الحرب عن تحالفات ومنافسات عبر الطوائف، بما يدل على أن الطائفية كانت إطاراً مؤسسياً مهماً، لكنها لم تكن العامل الوحيد المحدد للسلوك السياسي.

المطلب الثاني: المارونية السياسية والحرب الأهلية من مركز الدولة إلى إعادة النظر في صيغة السلطة

مثلت الحرب الأهلية اللبنانية نقطة تحول أساسية في موقع المارونية السياسية وفي علاقة الطائفة بالدولة. فقد تحولت المنافسة السياسية إلى صراع مسلح شاركت فيه قوى وتنظيمات متعددة، وأصبحت مؤسسات الدولة نفسها جزءاً من أزمة الشرعية والسيادة.

وفي البيئة المسيحية المارونية نشأت خلال الحرب مراكز سياسية وعسكرية وفكرية متعددة، ولم تكن هذه البيئة ممثلة بزعامة واحدة. وتوضح دراسة كلوي قطار عن "لجنة الدراسات اللبنانية" التي نشأت

في جامعة الروح القدس في الكسليك عام 1975، أن مؤسسات دينية وقانونية وفكرية ونخبًا اجتماعية شاركت في بلورة تصورات سياسية للدفاع عن مصالح المجتمع المسيحي خلال الحرب. [13] كما تكشف الدراسة عن التداخل بين المؤسسات الدينية والمدنية والسياسية وشبه العسكرية في تلك المرحلة. وتكتسب هذه المرحلة أهميتها في سياق البحث لأنها توضح أن قوة الطائفة لا تُقاس فقط بالموقع الدستوري الذي تشغله، بل أيضًا بقدرتها على إنتاج النخب والتنظيمات والشبكات التي تتحرك داخل الدولة وخارجها.

وقد جاء اتفاق الطائف ليعيد تنظيم العلاقة بين الطوائف ومؤسسات الدولة. فلم يُلغ النظام الطائفي دفعة واحدة، بل أعاد توزيع الصلاحيات، وخصوصًا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس الوزراء. [14] كما نقل السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء مجتمعًا، وأبقى على رئاسة الجمهورية بوصفها رئاسة للدولة ورمزًا لوحدة الوطن، مع تعديل مجموعة من الصلاحيات التي كانت مرتبطة بالرئيس قبل الطائف.

ومن هنا يمكن القول إن التحول الذي أصاب المارونية السياسية بعد الطائف لم يكن انتقالًا من **الحضور إلى الغياب**، بل انتقالًا من موقع دستوري وسياسي أكثر مركزية إلى موقع يقوم على المشاركة والتوازن والتفاوض داخل بنية مؤسساتية أعيد توزيع صلاحياتها.

المطلب الثالث: الطائف وإعادة تعريف الدور الماروني

يمثل اتفاق الطائف لحظة مفصلية في تطور المارونية السياسية؛ فقد أنهى عمليًا الصيغة التي كانت تقوم على تفوق عددي مسيحي في توزيع المقاعد النيابية، ونص على المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب إلى حين الوصول إلى مجلس منتخب على أساس وطني غير طائفي، مع استحداث مجلس للشيوخ تمثل فيه العائلات الروحية وتحتصر صلاحياته في القضايا المصيرية. [15]

كما نص الاتفاق على أن يكون إلغاء الطائفية السياسية هدفًا وطنيًا أساسيًا، وأن يجري ذلك بصورة مرحلية، مع إنشاء هيئة وطنية تدرس الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وبذلك حمل الطائف في آن واحد اتجاهين متلازمين:

الأول، إعادة التوازن الطائفي داخل النظام القائم من خلال المناصفة وإعادة توزيع الصلاحيات. والثاني، فتح الطريق النظري أمام تجاوز النظام الطائفي من خلال النص على إلغاء الطائفية السياسية مستقبلاً. وهذا التناقض الظاهري بين تثبيت التوازن الطائفي والنص على إلغائه يمثل إحدى أهم المفارقات البنيوية في النظام اللبناني بعد الطائف. فالطائف لم يلغ الطائفية السياسية، بل نظمها وأعاد توزيع مراكزها، في انتظار انتقال لم يكتمل مؤسسيًا. وبالنسبة إلى الموارنة، أدى ذلك إلى إعادة تعريف الدور السياسي من خلال رئاسة الجمهورية، والتمثيل النيابي، والحضور الوزاري، والمؤسسات المسيحية، والزعامات الحزبية المتعددة، بدل احتكار مركز القرار التنفيذي.

ومن ثم، فإن تراجع المارونية السياسية بالمعنى التقليدي لا يعني بالضرورة تراجع الوزن السياسي للمسيحيين، بل يشير إلى تغير شكل ممارسة النفوذ ومصادره.

المطلب الرابع: السنية السياسية قبل ربيع الحري

لم تتشكل السنية السياسية في لبنان حول زعامة واحدة أو مركز سياسي واحد. فقد كانت المدن الساحلية، وخصوصًا بيروت وطرابلس وصيدا، فضاءات رئيسية لظهور النخب السنية، كما ارتبطت هذه النخب

بالتجارة والاقتصاد والإدارة والعلاقات العربية. وفي مرحلة الانتداب وما بعد الاستقلال، تطورت علاقة النخب السنّة بالكيان اللبناني تدريجيًا من مواقف متعددة ومتباينة تجاه صيغة لبنان الكبير إلى المشاركة في النظام السياسي والسعي إلى إعادة تعريف موقع الطائفة داخله. وتظهر الدراسات التاريخية أن المواقف السنّة لم تكن موحدة، وأن جزءًا من النخب انتقل من رفض صيغة لبنان الكبير أو التحفظ عليها إلى التفاوض على حصة أكبر داخل الدولة اللبنانية.

وهذا التطور مهم لأنه يمنع اختزال السنّة السياسية في مرحلة رفيق الحريري وحدها. فقد سبقت الحرية السياسية زعامات مدنيّة وعائليّة ودينيّة وسياسيّة متعدّدة، كما أن المدن السنّة نفسها عرفت تنافسًا داخليًا بين اتجاهات قومية وعروبية وإسلامية وليبرالية ومحلية.

وتوضح دراسة تين غاده عن طرابلس أن المدينة شهدت تاريخًا من التنظيم السياسي المرتبط بالهوية المحليّة والسنيّة، وأن مرحلة ما بعد الحرب أدت إلى تراجع بعض أنماط corporatism المدني القديمة وظهور أنماط جديدة من التنظيم والتمثيل السياسي. [16]

المطلب الخامس: الحرية السياسية وإعادة بناء مركز القوة السني

أحدث رفيق الحريري تحولًا مهمًا في السنّة السياسية اللبنانية، ليس فقط بسبب توليه رئاسة الحكومة، وإنما بسبب تشكل شبكة سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة حول مشروعه. فقد ارتبطت الحرية السياسية بإعادة الإعمار، وبشركات اقتصادية ومالية، وبالعلاقات عربية ودولية، وببناء قاعدة سياسية تجاوزت في بعض جوانبها الحدود التقليدية للزعامة السنّة المحلية.

وبعد اغتيال رفيق الحريري عام 2005، انتقل مركز الثقل الأساسي في هذا المشروع إلى سعد الحريري وتيار المستقبل. وتوضح تين غاده أن تيار المستقبل أصبح، ولا سيما بعد عام 2005، قاعدة سياسية سنية مهمة في طرابلس ومناطق أخرى، وأن صعوده ارتبط أيضًا بأمال لدى قطاعات من الجمهور في الاستثمارات والتنمية، وبشبكة علاقات سعد الحريري الشخصية والإقليمية. [17] إلا أن الدراسة تشير كذلك إلى أن قدرة التيار على الحفاظ على شعبيته لم تكن مستقرة على المدى الطويل، وأن استراتيجياته السياسية والانتخابية واجهت تحديات داخل البيئة السنّة نفسها.

وهنا يظهر اختلاف مهم عن الحالة المارونية. فالموقع السني في النظام الدستوري ارتبط برئاسة الحكومة، لكن الوزن السياسي الفعلي لم يكن ناتجًا عن الموقع الدستوري وحده، بل عن قدرة رئيس الحكومة أو الزعامة السنّة على بناء شبكة سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة، وعلى إنتاج تحالفات تتجاوز الطائفة.

وقد أعاد اتفاق الطائف تعريف رئاسة الحكومة بوصف رئيسها رئيسًا للسلطة التنفيذية، مع كون السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء مجتمعة. [18] وهذا أعطى رئاسة الحكومة موقعًا مركزيًا داخل النظام التنفيذي، لكنه جعل ممارسة هذا الموقع مرتبطة بالتوافقات داخل مجلس الوزراء وبالتوازن بين الرئاسات والطوائف.

المطلب السادس: تراجع المركزية السنّة وتعدد مراكز القوة

لا يمكن فهم التحولات التي طرأت على السنّة السياسية بعد عام 2005 باعتبارها مجرد صعود

أو سقوط لزعيم واحد. فقد ظهرت مراكز سياسية متعددة، وتفاوتت قوتها بحسب المناطق والشبكات الاجتماعية والانتخابية، كما برزت تيارات إسلامية ومدنية ومحلية لم تندمج كلها في مشروع واحد. وتقدم طرابلس مثالاً واضحاً على هذه التحولات؛ إذ تشير دراسة غاده إلى أن قاعدة تيار المستقبل في المدينة لم تكن كافية وحدها للحفاظ على نفوذه طويلاً، وأن التيارات الإسلامية السنية ومراكز القوة المحلية ظلت قادرة على المنافسة والتأثير. [19]

وهذا يعني أن السنية السياسية شهدت، على غرار المارونية السياسية، انتقالاً من نموذج يمكن أن يتركز فيه النفوذ حول زعامة أو شبكة سياسية واسعة إلى نموذج أكثر تعدداً. وبالتالي فإن السؤال ليس ما إذا كانت السنية السياسية قد انتهت، بل كيف تغيرت آليات إنتاج القوة داخلها. فبعد أن كان الموقع الدستوري لرئاسة الحكومة مقترناً بإمكانية نشوء مركز سياسي واقتصادي واسع حول رئيس الحكومة، أصبحت المنافسة أكثر اعتماداً على التحالفات الانتخابية، والشبكات المحلية، والعلاقات الإقليمية، والقدرة على تمثيل المصالح المناطقية، إضافة إلى الموقع داخل مؤسسات الدولة.

المطلب السابع: قراءة مقارنة في التحولين الماروني والسني

تكشف المقارنة بين المارونية السياسية والسنية السياسية عن مسارين مختلفين، لكنهما يلتقيان في نقطة أساسية: الطائف لم يُخرج الطائفية من بنية النظام، بل أعاد توزيع مراكز القوة داخلها.

ففي الحالة المارونية، كان التحول الأساسي انتقالاً من موقع أكثر مركزية في بنية السلطة قبل الحرب إلى موقع يقوم على المشاركة والتوازن بعد الطائف، مع استمرار رئاسة الجمهورية بوصفها موقعاً دستورياً مارونياً.

أما في الحالة السنية، فقد ارتبط التحول بتعاظم دور رئاسة الحكومة بعد الطائف، وبروز الحرية السياسية بوصفها مركزاً سياسياً واقتصادياً واسعاً، ثم تراجع القدرة على احتكار التمثيل السني وظهور مراكز منافسة ومتعددة.

ويمكن تلخيص الفرق بين الحالتين على النحو الآتي:

معيار المقارنة	المارونية السياسية	السنية السياسية
مصدر القوة التاريخي	الموقع المركزي في الدولة ونظام التمثيل الطائفي	المدن والنخب السياسية والاقتصادية ورئاسة الحكومة
المركز الدستوري	رئاسة الجمهورية	رئاسة مجلس الوزراء
التحول بعد الطائف	تراجع المركزية التنفيذية للرئاسة مع استمرار موقعها الدستوري	تعاظم الدور التنفيذي لرئاسة الحكومة مع بقائه مقيداً بعمل مجلس الوزراء والتوازنات
طبيعة الزعامة	تعدد الزعامات والأحزاب المسيحية	تعدد الزعامات مع بروز الحرية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب
العلاقة بالدولة	انتقال من مركزية أكبر إلى الشراكة والتوازن	انتقال من زعامات مدنية متعددة إلى مراكز قوة وطنية وإقليمية ثم إلى تعدد أكبر
الاتجاه المعاصر	تعدد مراكز التمثيل المسيحي	تعدد مراكز التمثيل السني

لا ينبغي فهم هذا الجدول بوصفه حكماً على قوة أي من الطائفتين، بل باعتباره محاولة لتحديد آليات تحول القوة السياسية في كل حالة.

ومن هذه الزاوية، فإن المارونية والسنية لا تقدمان نموذجين متطابقين لـ«الجمهورية الطائفية»، بل تكشفان عن كيفية إعادة إنتاج النظام نفسه لمراكز قوة جديدة كلما تغيرت موازين القوى. فالمارونية السياسية انتقلت من المركزية الدستورية إلى التفاوض المؤسسي، فيما انتقلت السنية السياسية من تعدد الزعامات المحلية إلى مركزية الحريية ثم إلى تعدد مراكز التمثيل.

وهنا تبرز النتيجة الجزئية الأهم لهذا البحث: إن تغير مركز القوة داخل الطائفة لا يعني بالضرورة تجاوز الطائفية السياسية. فقد تتغير الزعامة، ويتغير موقعها داخل الدولة، وتتغير أدوات النفوذ، بينما تبقى الطائفة نفسها إطاراً مهماً لإنتاج التمثيل السياسي والشرعية الانتخابية والتفاوض على السلطة.

المبحث الرابع: الشيعة السياسية من حركة المحرومين إلى مركز قوة مسلح داخل الدولة

تمثل الشيعة السياسية الحالة الأكثر اختلافاً عن مسارات المارونية والسنية والدرزية في لبنان، ليس بسبب الانتماء الطائفي بحد ذاته، وإنما بسبب اقتران تطورها السياسي والعسكري ببناء تنظيم مسلح احتفظ بقدراته بعد انتهاء الحرب الأهلية، وبسبب انتقال هذا التنظيم تدريجياً من العمل المقاوم إلى المشاركة المنتظمة في مؤسسات الدولة، مع احتفاظه في الوقت نفسه بقدرة عسكرية مستقلة عن مؤسساتها.

ولا يعني ذلك أن الطائفة الشيعية تمثل كتلة سياسية واحدة، أو أن «الشيعة السياسية» تختزل في حزب الله. فقد سبقت الحزب حركة أمل ومشروع الإمام موسى الصدر، كما شهدت البيئة الشيعية اللبنانية تيارات وشخصيات متعددة. ومن ثم، فإن المقصود بالشيعة السياسية في هذا المبحث هو تحول الانتماء والتمثيل الشيعي إلى مصدر من مصادر القوة السياسية المنظمة، ثم انتقال جزء أساسي من هذه القوة إلى حزب الله بوصفه الفاعل الأكثر تأثيراً في المجال السياسي والعسكري الشيعي بعد الحرب.

المطلب الأول: من التهميش إلى بناء التمثيل السياسي

تطورت المشاركة السياسية الشيعية في لبنان خلال القرن العشرين في ظل اختلالات اجتماعية واقتصادية وتمثيلية كانت موضع احتجاج متزايد داخل البيئة الشيعية. ولم تكن المشكلة مقتصرة على عدد المقاعد السياسية، بل ارتبطت أيضاً بمستوى التنمية في مناطق واسعة من الجنوب والبقاع، وبضعف حضور أبناء الطائفة في بعض مواقع الإدارة ومؤسسات الدولة. وفي هذا السياق برز الإمام موسى الصدر خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بوصفه شخصية محورية في إعادة تنظيم المطالب السياسية والاجتماعية للشعبة اللبنانية. وتُظهر الدراسات الحديثة أن مشروع الصدر لم يكن قائماً على عزل الطائفة عن الدولة، بل على المطالبة بإدماجها بصورة أكثر عدالة داخل النظام السياسي والاجتماعي اللبناني. كما ارتبط اسمه بتأسيس «حركة المحرومين» وإنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ثم بتكوين «أفواج المقاومة اللبنانية» المعروفة باسم حركة أمل.

ومن هذه الزاوية، شكل مشروع الصدر مرحلة انتقالية مهمة: فقد انتقل التمثيل الشيعي من المطالبة

الاجتماعية المتفرقة إلى بناء مؤسسات سياسية ودينية قادرة على تنظيم الجماعة والدفاع عن مصالحها داخل الدولة. غير أن اختفاء موسى الصدر في ليبيا عام 1978، ثم اندلاع الثورة الإيرانية في العام التالي، والاحتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، أدت إلى تغير البيئة التي كانت تتحرك فيها القوى الشيعية اللبنانية. فقد أصبح الصراع المسلح عنصراً أساسياً في إعادة تشكيل المجال السياسي الشيعي.

المطلب الثاني: نشوء حزب الله وتداخل العاملين اللبناني والإقليمي

ظهر حزب الله في سياق الحرب الأهلية والاحتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، مستفيداً من شبكة من رجال الدين والنشطاء الشيعة ومن الدعم الإيراني الذي لعب دوراً مهماً في نشأته وتطوره. وتوضح دراسة محمد عطائي أن شبكة من رجال الدين الإيرانيين واللبنانيين والفلسطينيين أسهمت في نقل أفكار الثورة الإيرانية إلى لبنان بعد عام 1979، وأن الاحتياح الإسرائيلي عام 1982 شكل عاملاً حاسماً في الانتقال من النشاط الدعوي والتنظيمي إلى بناء مقاومة مسلحة، قبل أن يتبلور حزب الله تنظيمًا أكثر وضوحاً في منتصف الثمانينيات. كما ارتبط البناء العقائدي للحزب بمفهوم ولاية الفقيه، مع تطور تدريجي في طريقة توظيفه لهذا المفهوم داخل البيئة اللبنانية. [20]

وهنا تبرز نقطة أساسية في فهم الشيعية السياسية: لم يكن صعود حزب الله نتيجة عامل داخلي واحد، كما لم يكن مجرد امتداد مباشر للسياسة الإيرانية. فقد تداخلت عوامل الاحتلال الإسرائيلي، والحرب الأهلية، والتحولت داخل البيئة الشيعية، والدعم الإيراني، والوجود السوري في لبنان، مع قدرة الحزب على بناء تنظيم سياسي واجتماعي وعسكري طويل الأمد.

وتشير بعض الأدبيات إلى أن العلاقة بين حزب الله وإيران كانت وثيقة وعميقة، وأن الدعم الإيراني لعب دوراً أساسياً في بناء قدراته. وفي الوقت نفسه، تبرز دراسات أخرى أهمية النظر إلى الحزب بوصفه فاعلاً لبنانياً يمتلك هامشاً من الاستقلال في اتخاذ القرار والتكيف مع البيئة السياسية اللبنانية. ومن ثم، فإن اختزاله في أحد الوصفين وحده — "حزب إيراني" أو "حزب لبناني مستقل تماماً" — لا يقدم تفسيراً كافياً لتعقيد موقعه السياسي.

المطلب الثالث: الطائف والاستثناء المتعلق بالسلح

شكل اتفاق الطائف نقطة مفصلية في العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية. فقد نص الاتفاق على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة، وعلى بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. [21]

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة لاحقاً إلى أن اتفاق الطائف نص على نزع سلاح الميليشيات، وأن هذا المبدأ أعيد تأكيده في قرارات مجلس الأمن اللاحقة. [22] وفي المقابل، احتفظ حزب الله بسلح في سياق استمراره في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، وهو ما أوجد وضعاً استثنائياً في مرحلة ما بعد الحرب. وهذا الاستثناء يمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم مفهوم "جمهوريات الطوائف" في هذه الدراسة. فالمسألة ليست أن حزب الله أنشأ جمهورية قانونية مستقلة عن الجمهورية اللبنانية، وإنما أن مركز قوة طائفيًا امتلك موارد عسكرية وتنظيمية مستقلة مكنته من التفاوض مع الدولة من موقع يختلف عن موقع بقية القوى السياسية التي تخلت عن أذرعها المسلحة بعد الحرب. وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن الميليشيات الأخرى تخلت عن أسلحتها بعد الحرب باستثناء حزب الله، وأن السلح التابع له ظل

العنصر المسلح الأبرز خارج سيطرة الدولة.

وهكذا نشأت معادلة مزدوجة: حزب الله يشارك في النظام السياسي اللبناني، لكنه لا يعتمد في وجوده السياسي على المؤسسات الدستورية وحدها؛ إذ يمتلك إلى جانب التمثيل السياسي بنية تنظيمية وعسكرية واجتماعية مستقلة.

المطلب الرابع: من المقاومة إلى المشاركة في مؤسسات الدولة

لم يكن دخول حزب الله إلى المؤسسات اللبنانية نقيضاً لاستمرار دوره المقاوم، بل سار المساران بالتوازي. فمنذ عام 1992 دخل الحزب الانتخابات النيابية، وبدأ بتطوير حضوره داخل البرلمان والمؤسسات الحكومية. [23] وبذلك أصبح التنظيم الذي نشأ في بيئة مقاومة مسلحة فاعلاً مؤسسانياً داخل النظام اللبناني.

وقد مثل الانسحاب الإسرائيلي من معظم جنوب لبنان عام 2000 محطة مهمة في تطور موقع الحزب. فقد عزز الانسحاب شرعية الحزب لدى مؤيديه، وأصبح "التحرير" أحد العناصر الأساسية في الخطاب السياسي الذي يبرر استمرار المقاومة. غير أن انتهاء الاحتلال في معظم الأراضي الجنوبية فتح في المقابل سؤالاً سياسياً حول طبيعة السلاح ودوره في الدولة، ولا سيما في ظل استمرار الخلاف حول مزارع شبعا وسلاح المقاومة.

بعد عام 2005، ومع الانسحاب السوري واغتيال رفيق الحريري، دخل الحزب مرحلة جديدة من الصراع السياسي الداخلي. وتزايدت المواجهة بين القوى السياسية حول سلاحه وموقعه في النظام.

ثم جاءت أحداث أيار 2008 لتشكل نقطة تحول أخرى؛ إذ انتهت الأزمة باتفاق الدوحة الذي أتاح للقوى المعارضة الحصول على الثلث الضامن داخل الحكومة. [24] وتتناول الدراسات التي بحثت هذه المرحلة حصول حزب الله وحلفائه على قدرة تعطيل داخل السلطة التنفيذية بوصفها نتيجة لمسار طويل من الصراع السياسي الذي بلغ ذروته في مايو/أيار 2008.

ومن هنا أصبح الحزب فاعلاً يجمع بين ثلاثة مستويات من القوة:

1. قوة انتخابية وتمثيلية من خلال البرلمان والحكومة.
2. قوة تنظيمية واجتماعية من خلال مؤسساته وشبكاته داخل البيئة المؤيدة له.
3. قوة عسكرية مستقلة تمثل العنصر الأكثر اختلافاً عن بقية الأحزاب اللبنانية.

وهذا الجمع بين المستويات الثلاثة هو الذي يجعل الحالة الشيعية مختلفة عن الحالات التي درستها المباحث السابقة.

المطلب الخامس: الشيعية السياسية بوصفها مركز قوة متعدد الوظائف

لا تقتصر قوة حزب الله على مشاركته في المؤسسات الدستورية، بل ارتبط صعوده ببناء شبكة واسعة من المؤسسات والخدمات والتنظيمات الاجتماعية. وقد سمح ذلك للحزب بتحويل حضوره العسكري والسياسي إلى حضور اجتماعي أكثر رسوخاً داخل بيئته. غير أن استخدام مفهوم "الدولة الموازية" يحتاج إلى قدر من الحذر المنهجي. فالحزب لم يحل محل الدولة اللبنانية بصورة كاملة، ولم تنفصل المناطق التي يتمتع

فيها بنفوذ عن مؤسسات الجمهورية. وفي المقابل، فإن امتلاكه قدرات عسكرية وتنظيمية مستقلة، إلى جانب مشاركته في السلطة، خلق ازدواجية في بعض وظائف القوة والقرار، ولا سيما في مجال الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

وقد عبرت الأمم المتحدة بصورة متكررة عن هذا الإشكال من زاوية سيادة الدولة واحتكارها المشروع للقوة، داعية إلى أن تتم معالجة مسألة السلاح من خلال عملية سياسية لبنانية. [25] وبالتالي فإن وجود قوة عسكرية وتنظيمية مستقلة عن المؤسسات الرسمية إلى جانب المشاركة السياسية داخلها أدى إلى إعادة تعريف حدود سلطة الدولة وقدرتها على احتكار أدوات القوة والقرار الأمني. وهذا التمييز مهم؛ لأن البحث لا يهدف إلى إصدار حكم سياسي على الحزب، بل إلى اختبار فرضية الدراسة حول العلاقة بين مركز القوة الطائفي وبنية الدولة.

المطلب السادس: التحولات الإقليمية والحرب مع إسرائيل

تجاوز الدور السياسي لحزب الله المجال اللبناني تدريجيًا، خصوصًا مع تدخله العسكري في الحرب السورية منذ عام 2012، ثم اتساع ارتباطه بالصراعات الإقليمية. [26] وأدى ذلك إلى انتقال الحزب من فاعل لبناني مسلح ذي وظيفة مقاومة أساسية إلى فاعل ذي أدوار إقليمية متعددة.

وقد أسهم هذا التحول في إعادة طرح السؤال حول العلاقة بين الوظيفة اللبنانية للحزب وبين ارتباطاته الإقليمية. ولا يمكن حسم هذه العلاقة بتفسير أحادي؛ إذ تشير الدراسات إلى عمق العلاقة بين الحزب وإيران، وفي الوقت نفسه إلى قدرة الحزب على التكيف مع الحسابات اللبنانية الخاصة.

وفي عام 2023، دخل الحزب في مواجهة متواصلة مع إسرائيل على الحدود اللبنانية في سياق الحرب التي اندلعت بعد هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول. واستمرت المواجهة وتصاعدت بصورة كبيرة خلال عام 2024 [27]. وشكل عام 2024 نقطة تحول شديدة الأهمية في مسار الحزب. فقد قُتل أمينه العام حسن نصر الله في ضربة إسرائيلية في 28 أيلول/سبتمبر 2024، ثم قُتل هاشم صفي الدين، الذي كان يُنظر إليه بوصفه أبرز المرشحين لخلافته، في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. [28]

المطلب السابع: قراءة نقدية في مسار الشيعية السياسية

تكشف الحالة الشيعية عن مسار مختلف عن المسارات التي درستها المباحث السابقة. فقد بدأت العملية من المطالبة بالمشاركة والإنصاف مع حركة موسى الصدر، ثم انتقلت إلى المقاومة المسلحة في سياق الاحتلال والحرب الأهلية، ثم إلى المشاركة المؤسساتية عبر الانتخابات والبرلمان والحكومة، وصولاً إلى صيغة تجمع بين القوة السياسية والقوة العسكرية والتنظيم الاجتماعي. ومن ثم يمكن تحديد التحول في أربعة مستويات:

أولاً: مستوى التمثيل.

انتقلت الطائفة من تمثيل سياسي محدود إلى حضور مؤسسي واسع، وأصبح التمثيل الشيعي عنصرًا أساسيًا في تشكيل الحكومات والبرلمان.

ثانيًا: مستوى التنظيم.

انتقل مركز الثقل من مؤسسات دينية واجتماعية متعددة إلى تنظيم حزبي شديد التماسك، مع استمرار

وجود حركة أمل ومراكز سياسية أخرى داخل البيئة الشيعية.

ثالثاً: مستوى القوة.

تميزت الحالة الشيعية عن بقية الحالات باستمرار امتلاك أحد مراكزها السياسية لقدرة عسكرية مستقلة بعد انتهاء الحرب الأهلية.

رابعاً: مستوى العلاقة بالدولة.

لم ينتقل الحزب من خارج الدولة إلى داخلها بصورة كاملة، بل تطور وضعه إلى صيغة مركبة: مشاركة في مؤسسات الدولة مع استمرار امتلاك أدوات قوة مستقلة عنها.

وهنا تتضح أهمية مفهوم “جمهوريات الطوائف” الذي تناقشه الدراسة. فالحالة الشيعية لا تثبت وجود “جمهورية شيعية” بالمعنى القانوني، لكنها تقدم المثال الأكثر وضوحاً على كيفية تحول مركز القوة الطائفي إلى شبكة سياسية واجتماعية وعسكرية قادرة على التفاوض مع الدولة والتأثير في مسارها، مع بقائها جزءاً من النظام الدستوري نفسه. وعليه، فإن التحول الشيعي يمكن اختزاله في العبارة الآتية: من المطالبة بالمشاركة إلى امتلاك مركز قوة متعدد الوظائف داخل الدولة وحولها. لكن هذا التحول لا يعني أن الشيعية السياسية أصبحت مرادفة لكل الطائفة الشيعية، ولا أن حزب الله يمثل وحده جميع الشيعية اللبنانيين. بل يعني أن الحزب أصبح، في مرحلة ما بعد الحرب، الفاعل الأكثر قدرة على الجمع بين التمثيل السياسي والتنظيم الاجتماعي والقوة العسكرية والارتباط الإقليمي، وهو ما جعل الحالة الشيعية حالة اختبار مركزية لفرضية الدراسة حول العلاقة بين مراكز القوة الطائفية وبنية الدولة اللبنانية.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تفسير التحولات التي طرأت على النظام السياسي اللبناني منذ نشوء دولة لبنان الكبير وصولاً إلى مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، من خلال مفهوم تحليلي اقترحته الدراسة هو "جمهوريات الطوائف". ولا يقصد بهذا المفهوم وجود جمهوريات قانونية مستقلة داخل الجمهورية اللبنانية، وإنما يشير إلى نشوء مراكز قوة طائفية امتلكت، بدرجات متفاوتة، قيادة سياسية وشبكات اجتماعية واقتصادية ومؤسساتية، وأحياناً قدرات أمنية أو عسكرية، ومكنتها من التفاوض مع الدولة والتأثير في مؤسساتها وفي عملية توزيع السلطة.

وبهذا المعنى، فإن السؤال الأساسي لم يكن: أي طائفة حكمت لبنان؟ بل: هل أدى انتقال القوة من مركز طائفي إلى آخر إلى تغيير طبيعة النظام السياسي، أم أدى في الغالب إلى إعادة إنتاج الطائفية السياسية بأشكال مختلفة؟

وتنقود نتائج الدراسة إلى أن انتقال مراكز القوة الطائفية لم يكن انتقالاً خطياً من طائفية إلى دولة مواطنة، وإنما كان في معظم مراحله انتقالاً من صيغة طائفية إلى صيغة طائفية أخرى، مع اختلاف أدوات القوة ومصادر الشرعية ودرجة الارتباط بمؤسسات الدولة.

أولاً: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج الأساسية في النقاط الآتية:

1. الطائفية السياسية في لبنان ليست مجرد توزيع للمناصب، بل بنية لإنتاج القوة السياسية. أظهرت الدراسة أن الطائفية السياسية تجاوزت التمثيل العددي للطوائف في البرلمان والحكومة إلى إنتاج شبكات من الزعامة والخدمات والموارد والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث أصبحت بعض القوى الطائفية قادرة على تمثيل مصالح جماعاتها والتفاوض باسمها مع الدولة. ولهذا فإن معالجة الطائفية باعتبارها مجرد قاعدة لتوزيع المناصب لا تكفي لتفسير استمرارها. فحتى عندما تتغير القواعد الدستورية، يمكن أن تستمر آليات إعادة إنتاج النفوذ الطائفي من خلال الأحزاب والانتخابات وشبكات الخدمات والزعامة المحلية. وهذا يتفق مع الدراسات التي تحذر من اختزال السياسة اللبنانية في الانتماء الطائفي وحده، لكنها في الوقت نفسه تؤكد أن الطائفية تظل عاملاً مؤثراً داخل شبكة أوسع من الانتماءات والمصالح والعلاقات.
2. تعاقب مراكز القوة الطائفية لم يؤدِ تلقائياً إلى تجاوز الطائفية.

أظهرت الحالات الأربع التي درستها الورقة أن تغيير مركز القوة لا يعني بالضرورة تغيير النظام الذي أنتج هذا المركز. فالدرزية السياسية انتقلت من قوة تاريخية مرتبطة بالقيادة المحلية والإقليمية إلى قوة تفاوضية داخل النظام المؤسساتي. والمارونية السياسية انتقلت من مركزية أكبر في النظام الدستوري قبل الحرب إلى دور يقوم على التوازن والمشاركة بعد الطائف، مع استمرار رئاسة الجمهورية بوصفها موقعاً دستورياً مارونياً. أما السنية السياسية فقد شهدت انتقالاً من تعدد الزعامات المدنية والعائلية إلى بروز

الحريية السياسية بوصفها مركز قوة وطنياً واسعاً، ثم إلى تعدد أكبر في مراكز التمثيل. وفي الحالة الشيعية، انتقل مركز القوة من المطالبة بالتمثيل والإنصاف إلى بناء تنظيم سياسي واجتماعي وعسكري أصبح، بعد الحرب، أحد أكثر مراكز القوة تنظيمياً وتأثيراً. وبالتالي، فإن تعاقب الهيمنة لا يعني تجاوز الطائفية؛ بل يمكن أن يمثل إعادة توزيع لمواقع النفوذ داخل النظام نفسه.

3. يمثل اتفاق الطائف نقطة تحول، لكنه لم يكن قطيعة كاملة مع النظام الطائفي.

أعاد اتفاق الطائف توزيع الصلاحيات بين الرئاسة، وأقر المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب، ونص على إصلاحات مؤسساتية، كما جعل إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً أساسياً. لكن الاتفاق أبقى في المرحلة الانتقالية على التمثيل الطائفي، ونص في الوقت نفسه على مسار مستقبلي لإلغاء هذا النظام. وهنا تكمن إحدى المفارقات الأساسية في التجربة اللبنانية: الطائف نظم الطائفية السياسية وفي الوقت نفسه وضع هدفاً دستورياً لتجاوزها.

وقد أدى عدم اكتمال الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة التي يفترض أن يليها إلغاء الطائفية السياسية إلى بقاء التمثيل الطائفي جزءاً أساسياً من النظام السياسي. ويؤكد الدستور اللبناني الحالي أن إلغاء الطائفية السياسية "هدف وطني أساسي" ينبغي تحقيقه وفق خطة مرحلية، كما ينص على تشكيل هيئة وطنية لهذا الغرض.

4. لم تكن المشكلة في الطائف وحده، بل في الفجوة بين النص والممارسة.

لا تسمح نتائج الدراسة بوصف اتفاق الطائف بأنه فشل فشلاً كاملاً، كما لا تسمح باعتباره حلاً مكتملاً للمشكلة الطائفية. فالاتفاق أوقف الحرب وأعاد بناء المؤسسات الدستورية وأحدث تعديلاً جوهرياً في توزيع الصلاحيات، لكنه ترك عدداً من الإصلاحات الكبرى معلقة أو غير مكتملة، وفي مقدمتها الانتقال المنظم نحو إلغاء الطائفية السياسية.

ومن هنا، فإن المشكلة الأساسية ليست في النص وحده، وإنما في العلاقة بين النص الدستوري، وآليات تطبيقه، وموازن القوى التي تحيط بالمؤسسات.

5. الحالة الشيعية كشفت بصورة أوضح حدود قدرة الدولة على احتكار القوة.

تكشف الحالة الشيعية عن خصوصية لا تظهر بالدرجة نفسها في الحالات الأخرى، بسبب استمرار وجود تنظيم سياسي لبناني مسلح إلى جانب مشاركته في المؤسسات الدستورية. وهذا لا يعني وجود "جمهورية شيعية" بالمعنى القانوني، ولا يعني أن حزب الله يمثل كل الشيعية، وإنما يعني أن النظام اللبناني عرف حالة امتلاك فيها مركز قوة طائفي قدرة عسكرية وتنظيمية مستقلة إلى جانب التمثيل السياسي والمؤسساتي.

وقد شكل استمرار السلاح خارج مؤسسات الدولة أحد أكثر الملفات ارتباطاً بمفهوم السيادة وبقدرة الدولة على احتكار القوة، وهو ملف ظل موضع خلاف سياسي ودستوري مستمر.

6. لا يمكن تفسير النظام اللبناني بالطائفية وحدها.

وهذه نتيجة منهجية مهمة ينبغي ألا تغفلها الدراسة نفسها. فالطائفية تتقاطع في لبنان مع الطبقة الاجتماعية، والمناطق، والعائلات السياسية، والمصالح الاقتصادية، والتحالفات الانتخابية، والعلاقات الإقليمية والدولية، والانتماءات الأيديولوجية.

ولهذا فإن مفهوم "جمهوريات الطوائف" لا ينبغي أن يتحول إلى تفسير أحادي لكل ظاهرة سياسية لبنانية. وقد نهبت دراسات حديثة إلى أن جعل "الطائفة" العامل التفسيري الوحيد يمكن أن يحجب أشكالاً أخرى من التنظيم والانتماء والعمل السياسي.

كما تظهر أبحاث حديثة حول الشباب المتدين في بيروت أن الانتماء الديني والاجتماعي لا يؤدي بالضرورة إلى موقف سياسي طائفي، وأن بعض المشاركين يجمعون بين التدين والتوجهات المناهضة للطائفية، في حين تستمر الشبكات الطائفية بفعل عوامل مؤسسية واجتماعية واقتصادية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

إن تعاقب مراكز القوة الطائفية في لبنان أعاد إنتاج الطائفية السياسية بأشكال مختلفة، بدل أن يؤدي تلقائياً إلى تجاوزها.

تدعم نتائج الدراسة هذه الفرضية بدرجة كبيرة، مع ضرورة عدم تحويلها إلى قاعدة مطلقة. فقد أظهرت الحالات الأربع أن تغير الزعامة أو مركز القوة لم يلغ الإطار الطائفي الذي يعمل داخله، بل أدى في كثير من الأحيان إلى إعادة ترتيب هذا الإطار.

الفرضية الثانية:

إن اتفاق الطائف أعاد تنظيم التوازن الطائفي وأنهى الحرب، لكنه لم ينجح وحده في الانتقال الكامل من نظام المحاصصة إلى دولة المواطنة والمؤسسات.

تدعم النتائج هذه الفرضية أيضاً. فقد أحدث الطائف تعديلًا دستورياً عميقاً، وأوقف الحرب، وأعاد توزيع الصلاحيات، لكنه أبقى التمثيل الطائفي في المرحلة الانتقالية ونص على مسار تدريجي لإلغاء الطائفية السياسية لم يكتمل.

الفرضية الثالثة:

إن الشبكات الداخلية والإقليمية لمراكز القوة الطائفية حدّت من قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة استقلال كامل في بعض مجالات القرار.

تدعم الدراسة هذه الفرضية جزئياً، فالتأثير الخارجي في السياسة اللبنانية لم يكن خاصاً بطائفة واحدة، كما أن حجم هذا التأثير تغير باختلاف المراحل التاريخية. لذلك لا ينبغي تفسير التحولات اللبنانية باعتبارها مجرد انعكاس لصراعات إقليمية، بل باعتبارها نتيجة تفاعل بين موازين القوى الداخلية والامتدادات الإقليمية.

ثالثاً: ما الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها؟

تتمثل الإضافة الأساسية لهذه الدراسة في محاولة الانتقال من دراسة الطوائف باعتبارها جماعات اجتماعية أو مذهبية إلى دراسة مراكز القوة الطائفية بوصفها وحدات سياسية متحركة.

فبدل السؤال التقليدي: «ما دور الطائفة الفلانية في لبنان؟»، تقترح الدراسة مجموعة أسئلة أكثر تحدياً:

- من أين تستمد هذه القوة شرعيتها؟
- من يقودها؟
- ما مواردها السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟
- ما علاقتها بمؤسسات الدولة؟
- هل تمتلك أدوات قوة مستقلة عنها؟
- كيف تتعامل مع القوى الخارجية؟
- كيف يتغير موقعها عندما تتغير موازين القوى؟
- وهل يؤدي تراجع مركز قوة إلى نهاية الطائفية أم إلى انتقال القوة إلى مركز آخر؟

ومن هنا يصبح مفهوم “جمهوريات الطوائف” أداة تحليلية لفهم التحول، وليس وصفًا قانونيًا للنظام اللبناني. وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه يسمح برؤية الاستمرارية خلف التغير: فقد تتغير الطائفة الأقوى، أو تتغير الزعامة، أو تتغير صلاحيات الرئاسة، أو تظهر قوة عسكرية جديدة، لكن السؤال يبقى: هل تغيرت بنية إنتاج السلطة نفسها؟

رابعًا: هل يمكن العودة إلى “دولة الطائف”؟

إذا كان المقصود بـ “دولة الطائف” العودة إلى النص الدستوري بوصفه نقطة انطلاق لتنظيم السلطة، فإن ذلك ممكن من الناحية المؤسسية، لأن الدستور اللبناني ما زال يستند إلى التعديلات التي أقرت بعد اتفاق الطائف، ولأن وثيقة الطائف نفسها تتضمن مجموعة من الإصلاحات التي لم تفقد طابعها الدستوري.

أما إذا كان المقصود العودة إلى لبنان الذي سبق الحرب، فذلك غير ممكن تاريخيًا؛ لأن المجتمع اللبناني، وموازن القوى، وطبيعة الأحزاب، والبيئة الإقليمية والدولية، كلها تغيرت بصورة عميقة.

ولهذا لا يبدو السؤال الأكثر دقة هو: هل يعود لبنان إلى الطائف؟ بل السؤال الأدق هو: هل يستطيع اللبنانيون تحويل الطائف من صيغة لتقاسم السلطة بين الجماعات إلى مرحلة انتقالية فعلية نحو دولة المؤسسات والمواطنة؟

وهذا السؤال يضع المسؤولية في مستوى مختلف: ليس إلغاء الطوائف أو تجاهل وجودها الاجتماعي، وإنما فصل الانتماء الديني والاجتماعي عن آليات إنتاج السلطة العامة بصورة تدريجية، وفق ما نص عليه الدستور نفسه.

خامسًا: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، تقترح الدراسة مجموعة من المسارات البحثية والمؤسسية:

1. تفعيل المسار الدستوري لإلغاء الطائفية السياسية تدريجيًا.

ينبغي التعامل مع المادة 95 بوصفها مسارًا دستوريًا قائمًا، لا مجرد شعار سياسي، بما يشمل البحث في الآليات العملية التي تسمح بالانتقال التدريجي من التمثيل الطائفي إلى التمثيل الوطني.

2. الفصل التدريجي بين التمثيل السياسي والتمثيل الديني.
لا يعني ذلك إلغاء الخصوصيات الدينية والاجتماعية، وإنما عدم تحويل الانتماء الطائفي إلى الشرط الأساسي للوصول إلى المواقع العامة.
3. تعزيز قدرة المؤسسات الرسمية على ممارسة وظائفها.
فكلما ضعفت قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات والعدل والإنماء المتوازن، زادت قدرة الشبكات غير الرسمية على ملء الفراغات التي تتركها المؤسسات.
4. معالجة مسألة السلاح والقوة خارج مؤسسات الدولة ضمن إطار سياسي ودستوري.
ينبغي أن تكون هذه المعالجة جزءاً من مسار وطني شامل، لأن تحويلها إلى مواجهة بين طائفة وأخرى يعيد إنتاج المشكلة نفسها التي تسعى الدولة إلى تجاوزها.
5. اعتماد قانون انتخابي يوسع المجال أمام التمثيل الوطني.
لا تكفي الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية إذا ظلت آليات التمثيل السياسي تعيد إنتاج الانقسامات الطائفية بصورة آلية.
6. دعم الإدارة العامة على أساس الكفاءة والمساءلة.
فالطائف نفسه نص في مرحلته الانتقالية على اعتماد الكفاءة والاختصاص في عدد واسع من الوظائف العامة، مع المحافظة على التوازن الطائفي في المرحلة الانتقالية.
7. تطوير الإنماء المتوازن.
إن بناء الدولة لا ينفصل عن تقليص الفوارق المكانية والاجتماعية التي تسمح للزعامات والشبكات الطائفية بتحويل الخدمات العامة إلى مصادر للولاء السياسي.

سادساً: آفاق البحث المستقبلية

تفتح الدراسة المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تختبر مفهوم «جمهوريات الطوائف» بصورة كمية ومقارنة، من خلال بناء مؤشرات لقياس حجم القوة السياسية للطوائف في كل مرحلة. ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات:

- حجم التمثيل النيابي والوزاري؛
- السيطرة أو التأثير في المؤسسات العامة؛
- شبكات الخدمات الاجتماعية؛
- الموارد الاقتصادية؛
- وسائل الإعلام؛
- القدرة التنظيمية؛
- العلاقة بالقوى الخارجية؛

– امتلاك أدوات القوة المسلحة؛

– القدرة على تعطيل أو تمرير القرارات داخل المؤسسات الدستورية.

كما يمكن تطبيق النموذج نفسه على مراحل زمنية مختلفة، ومقارنة لبنان بتجارب أخرى في الدول ذات المجتمعات المنقسمة، بهدف معرفة ما إذا كانت إعادة توزيع السلطة بين الجماعات تؤدي إلى استقرار المؤسسات أم إلى إعادة إنتاج الانقسام بأشكال جديدة.

إذاً، تكشف الدراسة في محصلتها أن الأزمة اللبنانية لا تكمن فقط في تعدد الطوائف، بل في تحول الطائفة من هوية اجتماعية ودينية إلى قناة لإنتاج السلطة والموارد والتمثيل السياسي.

ومنذ قيام دولة لبنان الكبير، تغيرت مراكز القوة وتبدلت الزعامات، واندلعت الحرب، ثم جاء اتفاق الطائف ليعيد تنظيم السلطة ويضع هدفاً دستورياً بإلغاء الطائفية السياسية. غير أن التحول من نظام المحاصصة إلى دولة المواطنة لم يكتمل.

ومن هنا، فإن تاريخ لبنان السياسي يمكن قراءته، في جانب أساسي منه، بوصفه تاريخاً لتعاقب مراكز القوة الطائفية داخل الدولة أكثر مما هو تاريخ لتجاوز الطائفية.

وبهذا المعنى، فإن "جمهوريات الطوائف" ليست جمهوريات قائمة إلى جانب الجمهورية اللبنانية، وإنما هي صور متعاقبة لمراكز قوة استطاعت، في مراحل مختلفة، أن تجعل من الانتماء الطائفي إطاراً لإنتاج الشرعية والتمثيل والتفاوض على السلطة.

أما تجاوز هذه المرحلة فلا يبدأ بإلغاء التعدد اللبناني، بل بتحويل التعدد من مصدر للمحاصصة إلى مصدر للتنوع، ومن تحويل الطوائف إلى مراكز سلطة إلى جعلها مكونات اجتماعية متساوية داخل دولة واحدة، تكون فيها المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، والمؤسسات هي مصدر القرار العام، والدستور هو الإطار الناظم للعلاقة بين المجتمع والدولة.

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

“يُصرّح المؤلف/المؤلفون بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.”

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

“لم تحصل هذه الدراسة على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة، أو خاصة، أو غير ربحية.”

الهوامش

1. Mark Farha، «Secularism in a Sectarian Society? The Divisive Drafting of the 1926 Lebanese Constitution»، Asli Ü. Bâli وHanna Lerner (eds.), *Constitution Writing, Religion and Democracy*، Cambridge University Press، Cambridge، 2017 ، pp. 101–130؛ Mark Farha، «Way Stations of the Lebanese Republic»، *Lebanon: The Rise and Fall of a Secular State under Siege*، Cambridge University Press، Cambridge، 2019 ، pp. 144–202.
2. Janine A. Clark ،Bassel F. Salloukh، «Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon»، *International Journal of Middle East Studies*، vol. 45، no. 4، 2013 pp. 731–749.
3. Salloukh، «Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon»، pp. 731–749.
4. Clark Salloukh Clark ،Salloukh، pp. 731–749.
5. Farha، «Way Stations of the Lebanese Republic»، pp. 144–202؛ Hazran، «Between authenticity and alienation»، pp. 459–487،
6. Farha، «Secularism in a Sectarian Society?»، pp. 101–130،
7. Clark ،Salloukh، pp. 731–749 Gade Tine Gade، *Sunni City: Tripoli from Islamist Utopia to the Lebanese 'Revolution'*، Cambridge University Press، Cambridge 2022 ،
8. Clark ،Salloukh، pp. 731–749.
9. Hazran، pp. 459–487.
10. Yusri Hazran، «Between authenticity and alienation: The Druzes and Lebanon's history»، *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*، vol. 72، no. 3، 2009 ، pp. 459–487.
11. Hazran، pp. 459–487،
12. Farha، «Way Stations of the Lebanese Republic»، pp. 144–202
13. Chloe Kattar، «The Lebanese Study Committee: A Christian Think Tank in Wartime Lebanon (1975–1982)»، *The Historical Journal*، vol. 64، no. 3، 2021 ، pp. 774–795.
14. رئاسة الجمهورية اللبنانية، «وثيقة الوفاق الوطني - اتفاق الطائف»؛ ورئاسة الجمهورية اللبنانية، «الدستور اللبناني»، المادة 95 والمقدمة الدستورية.
15. رئاسة الجمهورية اللبنانية، «وثيقة الوفاق الوطني - اتفاق الطائف»، قسم الإصلاحات السياسية؛ ورئاسة الجمهورية اللبنانية، «الدستور اللبناني»، المادة 24 والمادة 95.
16. Tine Gade، *Sunni City: Tripoli from Islamist Utopia to the Lebanese 'Revolution'*، Cambridge University Press، Cambridge، 2022 ، «The Future Movement»، pp. 140–174.

17. Gade, «The Future Movement», in *Sunni City*, 2022, pp. 140–174.
18. رئاسة الجمهورية اللبنانية، «وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف»؛ ورئاسة الجمهورية اللبنانية، «الدستور اللبناني»، ولا سيما المواد 53 و 64 و 95.
19. Gade, *Sunni City* 2022, .
20. Ewan Stein, «Intellectuals and Political Power in Social Movements: The Parallel Paths of Fadlallah and Hizbullah», *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 41, no. 1; 2014, pp. 672–690، وAnwar Ataie،
21. رئاسة الجمهورية اللبنانية، «وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف»؛ والأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 1559، الذي أعاد تأكيد التزام الطائف بنزع سلاح الميليشيات.
22. الأمم المتحدة، «Lebanon situation/Militias/Refugee camps»، التقرير العاشر نصف السنوي للأمين العام بشأن تنفيذ القرار 1559، الفقرة 24، الذي يذكر أن القرار أعاد تأكيد ما التزم به اللبنانيون في اتفاق الطائف عام 1989.
23. Augustus Richard Norton, «The Role of Hezbollah in Lebanese Domestic Politics», *The International Spectator*, vol. 42, no. 4; 2007, pp. 475–491، pp. 480–481.
24. Norton, pp. 485–489.
25. الأمم المتحدة، تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 1559، ولا سيما التقارير التي تؤكد أن وجود جماعات مسلحة خارج سيطرة الحكومة يعوق بسط سلطة الدولة وسيادتها.
26. Ataie, pp. 672–690.
27. Reuters, «Lebanon's Hezbollah confirms leader Nasrallah killed» 28, September 2024، بشأن سياق التصعيد خلال 2024.
28. Reuters, «Lebanon's Hezbollah confirms leader Nasrallah killed» 28, September 2024 و، Associated Press, «Top Hezbollah official Hashem Safieddine is dead», October 2024

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق الدستورية والقانونية

1. رئاسة الجمهورية اللبنانية «الدستور اللبناني». الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية.
2. رئاسة الجمهورية اللبنانية. «وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف». الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اللبنانية.
3. United Nations. *Reports of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolution 1559 (2004). United Nations.

ثانياً: الكتب والدراسات الأكاديمية

4. Ataie, Mohammad. "Exporting the Iranian Revolution: Ecumenical Clerics in Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*, vol. 53, no. 4, 2021, pp. 672–690. DOI: 10.1017/S0020743821000441.
5. Clark, Janine A., and Bassel F. Salloukh. "Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*, vol. 45, no. 4, 2013, pp. 731–749. DOI: 10.1017/S0020743813000883.
6. Farha, Mark. "Secularism in a Sectarian Society? The Divisive Drafting of the 1926 Lebanese Constitution." In Asli Ü. Bâli and Hanna Lerner (eds.), *Constitution Writing, Religion and Democracy*, Cambridge University Press, Cambridge, 2017, pp. 101–130. DOI: 10.1017/9781107707443.005.
7. Farha, Mark. "Way Stations of the Lebanese Republic." In *Lebanon: The Rise and Fall of a Secular State under Siege*, Cambridge University Press, Cambridge, 2019, pp. 144–202.
8. Gade, Tine. *Sunni City: Tripoli from Islamist Utopia to the Lebanese 'Revolution'*. Cambridge University Press, Cambridge, 2022.
9. Hazran, Yusri. "Between Authenticity and Alienation: The Druzes and Lebanon's History." *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, vol. 72, no. 3, 2009, pp. 459–487.
10. Kattar, Chloe. "The Lebanese Study Committee: A Christian Think Tank in Wartime Lebanon (1975–1982)." *The Historical Journal*, vol. 64, no. 3, 2021, pp. 774–795. DOI: 10.1017/S0018246X20000400.
11. Norton, Augustus Richard. "The Role of Hezbollah in Lebanese Domestic Politics." *The International Spectator*, vol. 42, no. 4, 2007, pp. 475–491. DOI: 10.1080/03932720701722852.
12. Stein, Ewan. "Intellectuals and Political Power in Social Movements: The Parallel Paths of Fadlallah and Hizbullah." *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 41, no. 1, 2014. DOI: 10.1080/13530194.2014.878509.

ثالثاً: مصادر إخبارية

13. Reuters. "Lebanon's Hezbollah Confirms Leader Nasrallah Killed." 28 September 2024.
14. Associated Press. "Top Hezbollah Official Hashem Safieddine Is Dead." October 2024.